بمشاركة مسؤولين ومعنيين من البلدين

انطلاق الملتقى الإعلامي الكويتي - الأردني لبحث التحديات المعاصرة وسبل مواجهتها

جانب من الملتقى الاعلامي الكويتي - الأردني

وزيرة الاعلام الاردنية جمانة غنيمات

إعلاميون: إيجاد مفهوم واضح للمسؤولية الإعلامية ضرورة في وقتنا الحاضر

انطلقت أمس أعمال «الملتقى الإعلامي الكويتي الأردني» في عمان لبحث التحديات الإعلامية وسبل مواجهتها ضمن ندوات متخصصة بمشاركة مسؤولين ومعنيين من البلدين.

واكدت وزيرة الإعلام الناطقة باسم الحكومة الأردنية جمانة غنيمات أمام الملتقى الذي يقام برعاية رئيس الوزراء الاردني عمر الرزاز عمق العلاقات التاريخية بين بلادها والكويت على مختلف المستويات مشيرة إلى أن الشراكة بين البلدين راسخة وتعزز المصالح المشتركة.

واضافت أن وجود نخبة من المشاركين من ممثلي مختلف المؤسسات في الكويت يؤكد عمق العلاقات وتعدد اشكال التعاون والتنسيق المشترك للارتقاء بالعلاقات على مختلف الصعد والمستويات.

وقالت غنيمات إن الملتقى يعقد في وقت تمر فيه المنطقة بتحديات كبيرة ينبغي معها التأكيد على اهمية رسالة الإعلام ودورها في مواجهة هذه التحديات والتغيرات التي تشهدها البلدان من خلال نشر الحقيقة.

وبينت في هذا الإطار اهمية دور الإعلام في تعزيز الوعي لتقوية وتحصين الاوطان في مواجهة الاشاعات والاخبار الكاذبة والتصدي للتحديات.

من جانبه قال المستشار في سفارة الكويت لدى الأردن عادل الزعبي في الكلمة التي القاها نيابة عن السفير عزيز الديحاني إن الملتقى يأتي لتعزيز أواصر التعاون والتكامل في العلاقة الثنائية التي يتميز بها البلدان في المجالات كافة.

واضاف الزعبي ان الملتقى الإعلامي نافذة للحوار بين الكفاءات الاعلامية والثقافية في الكويت مع الأشقاء في الأردن لخلق جو من التفاهم الثنائي متكامل الأوجه بين الأطراف وتبادل الخبرات ووجهات النظر.

واعرب عن الأمل بأن يخرج الملتقى بفائدة كبيرة وتوصيات قابلة للتطبيق في المؤسسات الإعلامية الكويتية والأردنية على حد سواء.

من جهته قال امين عام (الملتقى الإعلامي الكويتي الأردني) منصور العجمي في كلمته ان الملتقى يجمع عددا من الاعلاميين والمثقفين في الكويت والاردن تحت سقف واحد لتأطير العلاقات الثنائية بين البلدين ودمج اوجه النظر والآراء المختلفة في الموضوعات ذات الصلة.

واضاف العجمي ان الملتقى يخلق حالة من الترابط الفكري والثقافي بين الشعبين تماما كما هي الحالة بين قيادة الدولتين ومؤسساتهما المختلفة الحكومية والاهلية وحتى الشعبية منها.

وتشتمل اعمال الملتقى الذي يستمر يومين على مجموعة ندوات متخصصة أولها بعنوان (الإعلام بين القانون والحرية - الإعلام بين الرقمية والتقليدية) بمشاركة مدير عام مؤسسة الانتاج البرامجي المشترك لمجلس التعاون الخليجي الكويتي علي الرئيس ومدير إدارة النشر الالكتروني بوزارة الاعلام الكويتية لافي السبيعي ورئيس تحرير صحيفة (عمون) الالكترونية الأردنية سمير الحياري.

وتتناول الندوة الثانية محور (الشراكة الاقتصادية الكويتية الأردنية - الصندوق الكويتي نموذجا) بمشاركة المستشار الاقتصادي في الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية الشيخ احمد الصباح ونائب رئيس مجلس إدارة البنك التجاري الأردني ونائب رئيس مجلس إدارة جريدة الرأي ايمن المجالي.

اما فعاليات اليوم الثاني فتشتمل على ندوة ثقافية بعنوان (الثقافة العربية بين الخصوصية والعولمة) بمشاركة الامين العام المساعد لقطاع الثقافة بالمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويتي الدكتور عيسى الانصاري من الكويت ووزير الثقافة الأردنية الأسبق الدكتور صبري ربيحات.

وتناقش الندوة الفنية والختامية للملتقى (الدراما العربية وقضايا الامة) بمشاركة الفنان الكويتي سعد الفرج والكاتب الدرامي الأردني محمود الزيودي.

وشاركت في الملتقى جهات كويتية عدة بما يتضمن مكتب الشهيد في الديوان الأميري ووزارتي الدفاع والداخلية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية وديوان الخدمة المدنية والأمانة العامة للأوقاف والمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب وبلدية الكويت.

من ناحيتهم اكد مسؤولون ومختصون في الإعلام أمس ضرورة إيجاد مفهوم واضح للمسؤولية الإعلامية مع تطور وسائل نشر المعلومات والأخبار وتأثيرها الواسع في المجتمعات.

جاء ذلك خلال ندوة اعلامية متخصصة بعنوان (الإعلام بين القانون والحرية - الإعلام بين الرقمية والتقليدية) عقدت ضمن أعمال (الملتقى الإعلامي الكويتي الأردني) في عمان بمشاركة معنيين من البلدين.

فمن جانبه اكد مدير عام مؤسسة الإنتاج البرامجي المشترك لمجلس التعاون لدول الخليج العربية علي الرئيس اهمية مواكبة الحداثة التي يعيشها مفهوم الإعلام والتغيرات التي طرأت على وسائله.

وشدد على أهمية الالتزام بالقوانين المنظمة للعمل الإعلامي مع الأخذ في الاعتبار اهمية وجود هامش الحريات وسقف عال للآراء لكن ضمن الضوابط المعقولة والإطار المقبول في المجتمعات.

من جهته قال مدير إدارة النشر الالكتروني بوزارة الاعلام الكويتية لافي السبيعي إن التحدي الذي تشهده المجتمعات في الوقت الحاضر لا سيما في المنطقة هو ضبط مخرجات الاعلام الالكتروني.

واضاف السبيعي ان الاعلام شهد نقلة هائلة خلال العقود الثلاثة الأخيرة فرضت على الواقع المجتمعي التركيز على أبعاد الإعلام ووسائله المختلفة ومنها التواصل الاجتماعي.

ودعا إلى اهمية ان تكون وسائل الإعلام مسؤولة عن محتواها في عصر «الإعلام الجديد» ونقل المعلومة من مصادرها الجديدة بعيدا عن الاشاعات.

ولفت إلى أن معظم المؤسسات الحكومية انشأت إدارات للاعلام والتواصل الاجتماعي بهدف تصحيح المعلومات المغلوطة المنشورة وإصدار البيانات الإيضاحية لأفراد المجتمع من منطلق الإعلام المسؤول. وأكد أهمية الالتزام بالقيم والمبادئ عند نشر المعلومات في وسائل التواصل الاجتماعي وأن يتحمل كل شخص المسؤولية عما ينشر مشيرا إلى أن الكويت سارعت بإصدار قانون ينظم الاعلام الالكتروني لمواكبة الواقع المفروض.

من ناحيته قال رئيس تحرير موقع (عمون) الالكتروني الاردني سمير الحياري إن الكم الكبير من الصحافة الالكترونية فرض اصدار قوانين تؤطر العلاقة بينها والدولة وتنظم عملها وتقننها.

واضاف ان القوانين الصادرة في شأن الاعلام الالكتروني بالاردن خفض نسبة الصحف الالكترونية وزاد في كفاءة المنخرطين في هذا المجال من حيث مصداقية وجودة المعلومات والأخبار.

تتمات

مجلس الوزراء

الجديدة المتلاحقة التي تعيشها المنطقة وما تشهده من توتر وتداعيات خطيرة ، واستعراضه الاستعدادات الأمنية والوقائية ومختلف الإجراءات والاحتياطات التي اتخذتها الجهات المعنية ، لمواجهة أي طارئ في هذه المرحلة الدقيقة ، التي تتطلب ضرورة تسخير جميع الإمكانات ، وتضافر جميع الجهود على مختلف المستويات ، من أجل الحفاظ على كيان وطننا العزيز وصيانة ثوابته وحماية أمنه واستقراره .

وبهذا الصدد استمع المجلس إلى شرح تفصيلي قدمه قياديو الأجهزة المعنية والمختصون في وزارات الدفاع والداخلية والحرس الوطني والإطفاء ، عرضوا فيه جميع التدابير والإجراءات التي تم اتخاذها بهذا الشأن ، وخطط الدفاع المدني في إطار تلك الاستعدادات وتأمين سلامة المواطنين والمقيمين وتوفير احتياجاتهم الضرورية.

وأكد مجلس الوزراء أن دولة الكويت إذ تدعو كل الأطراف المعنية إلى تحكيم العقل والحوار الإيجابي البناء من أجل إزالة أسباب التوتر ، وتجنيب المنطقة وشعوبها المزيد من المعاناة وإبعاد شبح الحروب المدمرة ، التي لن تؤدي إلا إلى الخراب والقتل والدمار ، داعيا المجتمع الدولي إلى تكثيف الجهود لوقف مظاهر التصعيد والتوتر في المنطقة ، وتفادي كل ما من شأنه زعزعة أمنها واستقرارها .

من جهة أخرى أشاد مجلس الوزراء بالنتائج الطيبة للزيارة الرسمية التي قام بها صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد والوفد المرافق له إلى العراق ، مؤكدا أن هذه «الزيارة الأخوية الناجحة جاءت في ظل الظروف الدقيقة التي تشهدها المنطقة» .

وعبر مجلس الوزراء عن ارتياحه لمدى تطابق وجهات النظر التي سادت المباحثات ، معربا عن ثقته في أن تثمر آثارها الخيرة على مستقبل العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين في كل المجالات والميادين، ودعم الجهود الرامية إلى تعزيز الأمن والاستقرار والسلام في المنطقة.

في السياق نفسه نوه نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد ، بجهود الحكومة العراقية في مواجهة ما تتعرض له من أعمال إرهابية ، مؤكدا دعم دولة الكويت لكل الجهود المبذولة ، لتعزيز أمن واستقرار العراق الشقيق والمساعي الهادفة لإعادة إعماره .

كما أشاد نائب الخالد بالاستعدادات الكبيرة التي وفرتها جمهورية العراق الشقيقة ، لإنجاح هذا اللقاء الأخوي التاريخي ، وكذلك بالحفاوة البالغة وكرم الضيافة التي استقبل بها صاحب السمو الأمير والوفد المرافق .

من جهة أخرى أحاط وزير العدل ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د. فهد العفاسي المجلس علما ، بأن التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية رفع تصنيف دولة الكويت إلى الفئة الثانية في مجال محاربة الإتجار بالبشر ، وذلك نتيجة للجهود الحثيثة التي تبذلها حكومة دولة الكويت لمحاربة الإتجار بالبشر ، وقد تناول العديد من الأوجه الإيجابية للكويت ضمن أقسامه ، التي شملت موضوعات المنع والمقاضاة والحماية.

وأعرب مجلس الوزراء عن ارتياحه لرفع تصنيف دولة الكويت ، معربا عن شكره وتقديره للجهود المتواصلة التي تبذلها وزارة العدل والجهاز القضائي ، مع الجهود الوطنية ، والتي أسهمت في حصول دولة الكويت على المكانة المستحقة في مجال مكافحة الإتجار بالبشر ، والتي تنسجم مع الوجه الحضاري والإنساني الذي تتميز به دولة الكويت وتحرص على تعزيزه .

كما بحث مجلس الوزراء شؤون مجلس الأمة، واستعرض مشروعات القوانين التي سيتم مناقشتها في الجلسات القادمة ، معربا عن أمله في أن يتم إنجاز هذه القوانين بالتعاون مع مجلس الأمة بما يترتب على إقرارها من مردود إيجابي .

عريقات

أضاف انه لا خوف أبدا على الحق الفلسطيني في ظل وقوف الأشقاء العرب مع اخوانهم الفلسطينيين ، مشيرا الى ان «قادة العالم العربي الآخرين أيضا لم يقصروا تجاه اي دعم يحتاجه الشعب الفلسطيني». وحول زيارته الحالية للعاصمة البريطانية قال عريقات انه التقى فيها عددا من البرلمانيين والمسؤولين البريطانيين ، في مقدمتهم وزير الدولة لشؤون الشرق الأوسط أندرو موريسون ، ومدير الإدارة السياسية في وزارة الخارجية ريتشارد مور وزعيم حزب العمال المعارض جيريمي كوربن.

وأوضح عريقات انه طالب كل من التقى بهم من السياسيين البريطانيين ، بضرورة الاعتراف بالدولة الفلسطينية وفقا لحدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

أضاف ان موقف حزب المحافظين الحاكم مع الاعتراف بالدولة الفلسطينية وفق حدود عام 1967 ، لكنهم اعتبروا ان «التوقيت غير مناسب الان لاعلان الاعتراف بشكل رسمي».

وأشار عريقات الى انه اعرب للمسؤولين البريطانيين ، عن انزعاجه من تصويت بريطانيا في مجلس حقوق الإنسان ، ضد مشروع قرار كشف الحقائق عن الشركات العاملة في المستوطنات الاسرائيلية.

ولفت في هذا السياق الى ان «هذه المستوطنات وفقا لميثاق جنيف تعد جريمة حرب وغير شرعية ، وبالتالي اكدنا أهمية ان تصوت بريطانيا مع مشروع القرار لاصدار القائمة الخاصة بهذه الشركات».

وذكر عريقات انه اثار مع الجانب البريطاني زيادة مساعداتها المالية لوكالة غوث اللاجئين «الانروا» ، لاسيما بعد قطع الولايات المتحدة مساعداتها المالية مشيدا في هذا الصدد بمواقف دول الخليج العربية وعلى رأسها الكويت التي قامت مع بعض شقيقاتها العرب بزيادة حصصها للمساعدة في تغطية العجز. وبين ان هناك 544 الف طالب وطالبة في مدارس غوث اللاجئين في سوريا ولبنان والأردن وفلسطين وعشرات الآلاف من المعلمين ، تضرروا من انقطاع هذه المساعدات.

وحول موقف القيادة الفلسطينية مما يسمى صفقة القرن ، قال عريقات ان «السلطة الفلسطينية سبق ان أعلنت انها لن تشارك او تحضر اجتماعات لن تخلق حقا او تنشئ التزاما».

وأوضح ان ادارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تحاول ان تغير المرجعيات التي حددتها الأمم المتحدة والقانون الدولي منذ عام 1948 ، مشيرا الى ان هذه الإدارة تحاول استبدال مبدأ الأرض مقابل السلام بالمال مقابل السلام.

أضاف ان الحكومة البريطانية اطلعتهم على موقفها الواضح والصريح تجاه ما يسمى صفقة القرن بالقول ان « خطة للسلام بين الاسرائيليين والفلسطينيين لا تقوم على مبدأ الدولتين سيكون مآلها الفشل».

وقال عريقات ان البريطانيين جددوا تأكيدهم انهم لن يعترفوا بالقدس عاصمة لإسرائيل ولن يقوموا بنقل سفارتهم الى القدس.

وقال انه بحث مع الجانب البريطاني إنشاء لجنة فلسطينية – بريطانية مشتركة تهدف لتعزيز العلاقات والتعاون المشترك بين البلدين في كافة المجالات.

وردا على سؤال ل «كونا» حول رؤية الحكومة الفلسطينية للسلام في الشرق الأوسط ، قال عريقات ان الرؤية الفلسطينية طرحها الرئيس محمود عباس في الأمم المتحدة في فبراير من العام الماضي.

وأوضح ان هذه الرؤية ترتكز على القانون الدولي والشرعية الدولية القائمة ، على مبدأ حل الدولتين وفقا لحدود عام 1967 وحل موضوع اللاجئين وفقا للقرار 194 الخاص بالمبادرة العربية ، والتي تتضمن بندا مهما هو الإفراج عن الأسرى.

وحول مشاركة الحكومة الفلسطينية في مؤتمر المنامة الذي دعت له الإدارة الأمريكية ، جدد عريقات موقف السلطة الرافض للمشاركة في أعماله داعيا الدول العربية الى مقاطعته وعدم المشاركة فيه أيضا.

وأوضح عريقات في هذا السياق انه من غير المنطق والمعقول ان «نصدق ان الولايات المتحدة التي قطعت مساعدات بقيمة 844 مليون دولار ، كانت توجه لوكالة غوث اللاجئين والمستشفيات الفلسطينية ستمنح في مؤتمر المنامة للشعب الفلسطيني التقدم والازدهار».

غياب التنسيق

، واستعدادها لمناقشة قضية التوظيف مجددا في دور الانعقاد المقبل ، وذلك ليتسنى لإجراءاتها في هذا الشأن أن تدخل حيز التنفيذ.

في هذا السياق أبدى النائب عبدالله الكندري استغرابه ، لعدم حضور الحكومة الجلسة الخاصة لمناقشة قضية التوظيف أمس ، مؤكدا أن هذه القضية تهم شريحة كبيرة من المجتمع.

وقال الكندري ، إن كل بيت كويتي يعاني من مشكلة التوظيف ورب الأسرة ينتظر اكثر من سنتين لإيجاد وظيفة لابنه او ابنته ، لافتا إلى ان حضوره أمس كان من أجل السعي لإيجاد حلول حقيقية وواقعية لملف التوظيف ، الذي طالما عقدت له اجتماعات وشكلت له لجان ، والنتيجة «اسمع جعجعة ولا أرى طحينا» .

وأشار إلى ان ملف التوظيف أصبح كورقة للضغط والابتزاز والمساومات السياسية لبعض النواب والأطراف ، والضحية هو المواطن والكفاءات الذين ليس لديهم «واسطة» في الحصول على الوظيفة .

من جهة أخرى يعقد مجلس الأمة اليوم الاثنين جلسة خاصة ، للنظر في عدد من تقارير اللجان البرلمانية عن المراسيم بقوانين والمشروعات بقوانين والاقتراحات بقوانين المدرجة على جدول أعماله ، لإنجاز أكبر عدد ممكن من القوانين قبل فض دور الانعقاد الحالي.

ويبدأ مجلس الأمة جلسته التشريعية المدرج على جدول أعمالها تسعة قوانين ، بالمداولة الثانية على مشروع قانون بشأن تعديل بعض أحكام قانون المناقصات العامة ، والمداولة الثانية على مشروع قانون في شأن تنظيم التأمين والإشراف والرقابة عليه.

بعدها ينتقل المجلس إلى مناقشة تقرير لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد البرلمانية ، عن مشروع قانون بإصدار قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

ومن المقرر أيضا مناقشة تقريري لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية ، أحدهما عن الاقتراحين بقانونين بشأن تعديل بعض أحكام قانون إصدار الشركات ، والثاني عن مشروع قانون في شأن مزاولة مهنة مراقبة الحسابات.

ثم ينتقل المجلس في جلسته إلى مناقشة تقارير أخرى للجنة التعليم البرلمانية ، منها الاقتراحان بقانونين في شأن حظر الشهادات العلمية غير المعادلة.

وأدرج على جدول الأعمال تقرير آخر للجنة عن الاقتراحات بقوانين ، بتعديل بعض أحكام قانون إعادة تعيين أعضاء هيئة التدريس السابقين بجامعة الكويت ، والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب الى العمل.

ويشمل التقرير سالف الذكر الاقتراح بقانون بإلغاء القانون رقم (47) لسنة 2005 ، في شأن إعادة تعيين أعضاء هيئة التدريس السابقين بجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب إلى العمل.

ومن التقارير المدرجة للجنة مشروع قانون في شأن الجامعات الحكومية ، وأخيرا تقرير لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية عن الاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم مهنة المحاماة ، أمام المحاكم ومشروع القانون المقدم من الحكومة.

وكان رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أعلن الخميس الماضي ، توجيه الدعوة إلى الأعضاء لحضور جلسة خاصة اليوم الاثنين ، أدرج على جدول أعمالها العديد من القوانين بناء على قرار مكتب مجلس الأمة.

وبين الغانم في تصريح صحفي أنه سيوجه دعوة أخرى لحضور جلسة خاصة يوم الخميس المقبل ، لمناقشة مجموعة أخرى من القوانين ، إضافة إلى بعض القوانين المدرجة على جدول أعمال جلسة الإثنين «في حال عدم استكمالها أو الانتهاء منها».

وأفاد بأن مكتب المجلس سيجتمع بعد انتهاء جلسة الاثنين ، لتحديد جدول أعمال جلسة الخميس سواء باستكمال ما لم تنته منه جلسة الاثنين ، أو إضافة قوانين جديدة.

الفضالة

على جدول الأعمال.

ووجه الفضالة رسالته إلى الحكومة ولجنة الأولويات ، بأنه لا يمكن أن يتم تأجيل قانون تمت الموافقة عليه بالمداولة الأولى إلى دور الانعقاد المقبل، معربا عن أمله أن يأخذ هذا القانون الأولوية التي يستحقها حتى يتم الانتهاء منه قبل فض دور الانعقاد الحالي.

من جانب آخر أعلن الفضالة عن إيداعه في اللجنة المالية نسخة من تعديلات فنية على قانون المناقصات حتى يتم الأخذ بها في المداولة الثانية ، لأن الهدف من هذه التعديلات منح فرصة أكبر لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مؤكدا أنه سيتقدم بهذه التعديلات إلى مجلس الأمة خلال جلسة اليوم .

هايف

المتقاعدين.

وقال هايف إنه تم تحديداجتماع استثنائي للجنة المالية اليوم الاثنين ، وحتى لا يتذرع من يتذرع أنني سبقت الاجتماع باستجواب ، سأنتظر هذا الاجتماع ، وموقفي من الاستجواب سيتحدد على ضوء نتائج الاجتماع الذي سيحضره وزير المالية ، وننتظر منه أن يفي بوعده الذي قطعه.

الهاشم

الى ان «أحد المقترحات التي لن نقبل بها إلغاء الاستبدال والحصول على 20% ضعف الراتب لمرة واحدة وذلك لأنه اقتراح غير منطقي».

وأوضحت الهاشم إن «الحكومة كان لديها سيناريوهات للبدائل لكنهم لم يستطيعوا إعطاءنا البدائل لعدم وجود الوزير ، وسيتم إعطاءنا إياها في الاجتماع المقبل لنناقشها بحضوره».

أضافت: «الاجتماع المقبل سيكون بعد ثلاثة أسابيع ، للاستماع للتصورات الحكومية بشأن الاستبدال».

بوشهري

في سياق آخر قال بوشهري انه تم أمس انطلاق التشغيل الفعلي لمنظومة العدادات الذكية ، مشيرا إلى ان هذا المشروع ينقسم الى قسمين الأول هو المنظومة التي تم الانتهاء منها والوزارة في المرحلة النهائية للتشغيل، والـ 5 الاف عداد التي كانت جزءا من هذا المشروع سيتم تشغيلها.

أضاف بعد افتتاحه المعرض الطبي الأول لوزارة الكهرباء والماء المقام تحت رعاية وزير النفط وزير الكهرباء والماء الدكتور خالد الفاضل ، ان هناك مرحلة أخرى لتوريد 300 الف عداد للكهرباء والمياه، مبينا ان العروض وصلت من الشركات ، وتم تشكيل لجنة فنية لدراسة العروض وبمجرد الانتهاء سيتم رفع التوصية للجهاز المركزي للمناقصات وسيتم التعامل معها وفق الإجراءات المتبعة.

وفيما يخص صيانة محطات الإنتاج وان كانت تدور حولها مشاكل ، قال بوشهري ان برامج صيانة المحطات سواء كانت محطات الإنتاج او محطات التحويل الرئيسية ، وكذلك شبكات التوزيع تقوم الوزارة بتنفيذها بعد انتهاء الصيف ، ومعظم هذه البرامج أخذت حقها من الصيانة في ظل حديثنا عن جهوزية الشبكة الكهربائية في الكويت ومحطات النقل والتوزيع.

مقتل قائد

وقال إن «عددا من المسؤولين لقوا حتفهم في هجوم على بحر دار عاصمة منطقة أمهرة».

وكانت الحكومة تحدثت في وقت سابق عن وقوع «محاولة انقلاب» في المنطقة.

وأفادت تقارير بانقطاع الاتصال بشبكة الانترنت في البلاد.

وقال مقيمون في بحر دار إنهم سمعوا أصوات إطلاق نار.

وذكرت سفارة الولايات المتحدة أنها علمت بتبادل إطلاق نار في العاصمة الأثيوبية.

وتولى أبي رئاسة الوزراء بعد انتخابات العام الماضي، وشرع في إنهاء القمع بالإفراج عن السجناء السياسيين، ورفع الحظر عن الأحزاب السياسية، ومحاكمة المسؤولين المتهمين بانتهاك حقوق الإنسان.

لكن العنف العرقي تزايد منذ وصوله إلى الحكم، حسب تقارير الأمم المتحدة، واضطر 2.4 مليون من الأثيوبيين إلى النزوح نتيجة ذلك.

وقال أبي إن قائد أركان الجيش، الجنرال سياري ميكونين، كان ضحية هجوم نفذه «مرتزقة»، دون أن يذكر تفاصيل أخرى.

أضاف أن مسؤولين آخرين في أمهرة كانوا في اجتماع عندما أطلق عليهم «زملاؤهم» النار.

وكانت متحدثة باسم أبي قالت في وقت سابق إن مدبري محاولة الانقلاب كانوا يريدون تنحية رئيس الحكومة المحلية في أمهرة، أمباتشيو ميكونين، مضيفة أن قوات الجيش تصدت لهم.

واتهم الحزب الحاكم في أمهرة في بيان مسؤولا أمنيا سابقا أفرج عنه من السجن منذ تولي أبي الحكم، بإذكاء أعمال العنف.

ونقلت وكالة رويترز عن أحد الأساتذة في بحر دار قوله إن إطلاق النار استمر أربع ساعات.

أضاف: «في البداية ظننت أنه حادث اعتيادي ثم سمعنا صوت الأسلحة الثقيلة».

وتعد إثيوبيا، أقدم دولة مستقلة في إفريقيا ، ثاني أكبر دولة من حيث عدد السكان «بعد نيجيريا» ، حيث يبلغ عدد سكانها 102.5 مليون نسمة ينتمون لأكثر من 80 مجموعة عرقية مختلفة.

كما أن إثيوبيا مركز مهم في مجال النقل الجوي لمسافات طويلة، وتعتبر ضمن أسرع الاقتصادات نموا في العالم، لكن هناك عدد كبير من الشباب الإثيوبيين الذين يعانون البطالة.

وفي أمهرة، قتل حاكم الولاية ومستشاره البارز إيزي واسي، بينما أصيب المدعي العام في المنطقة بجروح.

وعين لايك أياليو حاكما بالإنابة للمنطقة.

واتهم مكتب رئيس الوزراء رئيس الأمن الإقليمي في أمهرة، أسامينو تسيج ، بالتخطيط لمحاولة الانقلاب، ولم يتضح إذا ما كان قد تم اعتقاله.

أضاف في بيان «محاولة الانقلاب في ولاية أمهرة الإقليمية تعارض الدستور وتهدف إلى إفساد السلام الذي تحقق بشق الأنفس في المنطقة».

ودعا البيان المواطنين لإدانة «هذه المحاولة غير القانونية»، مشددا على أن الحكومة الفيدرالية «لديها القدرة الكاملة على التغلب على هذه الجماعة المسلحة».

وشغل رئيس الأركان منصب قائد الجيش لمدة عام بعد أن عينه أبي الذي أجرى تغييرات شاملة في جهاز الأمن عندما تولى منصبه في أبريل الماضي.

ومن الواضح أنه لا تزال هناك معارضة داخل الجيش لأسلوب قيادة رئيس الوزراء.

كما يعد مقتل حاكم أمهرة ضربة كبيرة لأبي، الذي يُعزى إليه الفضل في تنصيب أمباتشو ميكونين في منصبه.

وكان حاكم أمهرة الراحل حليفا رئيسيا لرئيس الوزراء في المنطقة، وهو نفسه كان يواجه مشاكل أمنية ومطالبات من بعض الجماعات للحصول على حكم ذاتي أكبر من الحكومة المركزية.

ومن المفترض إجراء أول انتخابات عامة منذ تولي أبي السلطة في العام المقبل، لكن من الصعب للغاية رؤية كيف ستمضي هذه العملية في بلد شديد الاستقطاب، الأجواء سامة للغاية.

إيران تحذر

من التحكم في نطاقه وتوقيته".

أضاف "على الحكومة الأمريكية التصرف بمسؤولية ، لحماية أرواح القوات الأمريكية بتفادي سوء التصرف في المنطقة".

وأخذ التوتر يتفاقم في المنطقة بشكل كبير عندما انسحب ترامب من الاتفاق النووي المبرم في 2015 بين إيران وست دول كبرى لم أعاد فرض العقوبات على الجمهورية الإسلامية. وكانت العقوبات قد رُفعت بمقتضى الاتفاق الذي يلزم إيران بتقليص برنامجها النووي في المقابل.

وقال بولتون للصحفيين إن إيران تشعر بآثار العقوبات الأمريكية المفروضة عليها، مضيفا انه لن يسمح لها بامتلاك أسلحة نووية.

وقال "سعي إيران المستمر لصنع أسلحة نووية وتهديداتها بتجاوز القيود الواردة في الاتفاق النووي الإيراني الفاشل... ليست دلائل على دولة تسعى للسلام".

وأضاف "العقوبات مؤلمة، وقد أضيف إليها المزيد الليلة الماضية". ومضى يقول "لن يكون بإمكان إيران أبدا حيازة أسلحة نووية، لا ضد الولايات المتحدة ولا ضد العالم".

وأبدت إسرائيل حليفة الولايات المتحدة تفهمها لموقف ترامب بالنظر إلى حملة الضغط الدبلوماسي التي يشنها على طهران.

وقال وزير التعاون الإقليمي الإسرائيلي تساحي هنجبي لراديو إسرائيل "مع كل الاحترام لحقيقة أن (القرار) أنقذ 150 إيرانيا من مصير قاس.. الأمر الحقيقي المهم هو أن السياسة الأمريكية التي تخدم مصالح العالم ومصالح إسرائيل هي منع إيران من الحصول على أسلحة نووية".